مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: دور التحليل الائتماني في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي (دراسة ميدانية على المصرف التجاري السوري في محافظة اللاذقية)
اسم الكاتب: د. رضوان العمار، حسين قصيري
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4462
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 13:26 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (35) العدد (7) 2013
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (35) No. (7) 2013

دور التحليل الائتماني في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي
(دراسة ميدانية على المصرف التجاري السوري في محافظة اللاذقية)

الدكتور رضوان العمار*
حسين قصيري**

(تاريخ الإيداع 23 / 10 / 2013. قُبِل للنشر في 8 / 12 / 2013)

□ ملخّص □

يشكل القطاع المصرفي عصباً رئيسيّاً في اقتصاد أي دولة نظراً للخدمات الكبيرة التي يوفرها للحياة الاقتصاديّة في أي مجتمع, فضلاً عن الدور التنموي الكبير الذي يقوم به بصفته محركاً ودافعاً لعجلة التنمية. وكباقي المؤسسات الأخرى تبدو المصارف خاضعة لعنصر المنافسة فيما بينها في مجال منح الائتمان.

رافق التطورات الكبيرة التي شهدها القطاع المالي على مستوى العالم والتي تمثلت في التقدم التكنولوجي الهائل في الصناعة المصرفيّة، واستحداث أدوات ماليّة جديدة بعض الأزمات المالية، ومعظم الأزمات التي شهدها القطاع المالي كانت مشاكل البنوك قاسماً مشتركاً فيها، وأرجع الخبراء ذلك إلى تزايد المخاطر المصرفيّة وعلى رأسها المخاطر الناتجة عن الائتمان, ولذلك كان لابد لكل مصرف من وضع ضوابط محددة تضمن له إمكانية التوسع في منح الائتمان مع الحفاظ على المخاطرة ضمن الحدود المقبولة, وهذا ما يتطلب توفر نظام كفوء للتحليل الائتماني.

ومن هنا فقد سعى الباحث من خلال هذا البحث إلى التركيز على الدراسة الائتمانية التي تجرى في المصرف التجاري السوري والتي تغفل الكثير من الجوانب الهامة التي يتوجب دراستها والتي قد تشكل منطلقاً للخطر الذي يقود بدوره إلى التعثر مستقبلاً, حيث اعتمد الباحث في القسم النظري على المنهج الوصفي لأهم ما ورد في الكتب والمرجعيات المالية والمصرفية, كما تم الاعتماد على الدراسة الميدانية في الجانب العملي للتعرف على واقع الدراسات التي يجريها المصرف التجاري السوري قبل منح القروض والتسهيلات.

وهدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى التحقق من وجود نظام معتمد للتحليل الائتماني لدى المصرف التجاري السوري, ومدى كفاءة التحليل الائتماني في المصرف التجاري للحد من حجم المخاطر الائتمانية المرتبطة بمنح القروض.

ومن أهم نتائج البحث عدم شمولية نظام النظام التحليل الائتماني لدى المصرف التجاري السوري ولاسيما ما يتعلق بالنسب المالية المستخدمة في عملية التحليل, واعتماد منهج التنويع للتخفيف من المخاطر المرتبطة بمنح الائتمان, وتركيز المصرف على الضمانات العينية والشخصية من أجل منح القروض, ويغفل التحليل الائتماني التعرف على الغاية من منح القرض وكذلك تاريخ التعاملات المصرفية لطالب الائتمان مع المصارف الأخرى.

الكلمات المفتاحية: الائتمان المصرفي، التحليل الائتماني، مخاطر الائتمان، القروض والتسهيلات.

* **أستاذ – قسم العلوم المالية والمصرفية– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.**
** **ماجستير– إدارة الأعمال– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.**

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (35) العدد (7) 2013
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (35) No. (7) 2013

The Role of Credit Analysis in limit the Risk of Banking Credit (Fieled Study on Commercial Bank of Syria in Lattakia)

Dr. Radwan Alammar*
Husain Kousayri**

(Received 23 / 10 / 2013. Accepted 8 / 12 / 2013)

□ ABSTRACT □

The banking sector shapes a main backbone of economy in any country, given the great services provided by the economic life in any society, in addition to the significant developmental role play as a motivator and a engine of development wheel, and like all other institutions banks seem subject to the competition element among them in the domain of credit granting.

The significant developments in the financial sector at the level of the world marked by the enormous technological progress in the banking industry**,** and the introduction of new financial instruments some financial crises, and most of the crises in the financial sector problems were common denominator where the banks, experts attributed this to increased risks, led by banking credit risk arising from credit granting, therefore it was necessary for each bank to put specific controls that guarantee the possibility of increasing granting credit while maintaining risk within acceptable limits, this requires the availability of an efficient system of credit analysis.

Here they sought researcher of this study is to focus on the study of credit made in the Commercial Bank of Syria, which overlook a lot of the important aspects that need to be studied and which may constitute a starting point for risk, Which leads in turn to stumble in the future, the researcher in theoretical section depended on the descriptive approach to what is stated in the most important books and references Banking and Finance, and depended on field study in the practical side to get to know the reality of the studies conducted by the Commercial Bank of Syria before granting loans and advances.

The goal of the researcher of this study to verify the existence of a certified system of credit analysis at the Commercial Bank of Syria, and the efficiency analysis in commercial bank credit to reduce the size of the credit risk associated with the granting of loans.

The most important results lack a holistic system of system credit analysis at the Commercial Bank of Syria, particularly with regard to financial ratios used in the analysis process, the adoption of curriculum diversification to reduce risks associated with the granting of credit, The bank's focus on collateral and personal for the granting of loans, and credit analysis neglects to identify the purpose of the granting of the loan as well as the history of banking transactions for credit applicants with other banks.

Keywords: Banking Credit, Credit Analysis**,** Credit risks**,** Loans and Facilities**.**

***Associate Professor, Department of Accounting, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**
****MSc., Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**

مقدمة:

مع التطورات الكبيرة التي شهدها القطاع المالي على مستوى العالم والتي تمثلت في التقدم التكنولوجي الهائل في الصناعة المصرفيّة، وانفتاح الأسواق الماليّة على بعضها في الدول المختلفة بصورة غير مسبوقة، فقد رافق ذلك بعض الأزمات التي شهدها القطاع المالي في الدول النامية أو المتقدمة كانت مشاكل البنوك قاسماً مشتركاً فيها، وأرجع الخبراء ذلك إلى تزايد المخاطر المصرفيّة وعلى رأسها المخاطر الناتجة عن الائتمان.

وبالنظر إلى السوق السوريّة ومع دخول العديد من المصارف الخاصّة إليها بموجب المرسوم رقم /28/ لعام 2001، بدأت المنافسة تشتد ما بين المصارف الخاصّة المحدثة ومصارف القطاع العام، وتمثلت المنافسة بشكل رئيسي في استقطاب حجم أكبر من الأموال المودعة بغرض استثمارها وتحقيق أكبر عائد ممكن، ويشكل الائتمان المصرفي أهم توظيف لهذه الأموال، إلا أن التوسع في الائتمان يرافقه دوماً زيادة في المخاطر، ولذلك كان لابد لكل مصرف من وضع ضوابط ائتمانية تضمن له إمكانية التوسع في منح الائتمان مع الحفاظ على المخاطرة ضمن الحدود المقبولة.

أهميّـة البحث وأهدافه:

يكتسب البحث أهميّته من كون الائتمان المصرفي يشكل إحدى الوظيفتين الأساسيّتين لأي مصرف، ومصدراً أساسيّاً لإيرادات المصارف التي تضمن تحقيق عائدٍ مقبولٍ على حقوق الملكية وعلى أموال المودعين، ومع التطورات والمنافسة الكبيرة التي يشهدها القطاع المصرفي كان لابد للمصارف من التوسع في منح الائتمان المصرفي كسبيل لاكتساب أكبر حصة سوقيّة ممكنة، وبما أنَّ التوسع في حجم الائتمان بشكل كبير يترتب عليه مخاطر كبيرة كان لابد على المصارف من اعتماد تحليل ائتماني كفوء يضمن وجود قطاع مصرفي سليم، وخالٍ من القروض المتعثرة أو التسهيلات غير العاملة، وبحيث يكون هذا القطاع قادراً على النهوض بأعباء التنمية على مستوى الاقتصاد الوطني، فضلاً عن الدور الذي يمكن أن يضطلع به التحليل الائتماني على مستوى المصارف التجارية السورية، التي تعاني بشكل واضح من غياب معايير ثابتة يعتمد عليها في قرارات منح الائتمان، من خلال الحد من حجم التسهيلات المتعثرة، التي يؤدي تفاقمها إلى الدخول في أبواب القضاء بغية استرداد الحقوق. وتأتي أهمية البحث من الناحية المكانية كونه يطبق على المصرف التجاري السوري باتباع أسلوب الدراسة الميدانية من أجل الوصول إلى نتائج أكثر دقة.

أما أهداف البحث فتتمثل بالآتي:

1. التحقق من وجود نظام معتمد للتحليل الائتماني لدى المصرف التجاري السوري بمحافظة اللاذقية.
2. التعرف على مدى كفاءة التحليل الائتماني المتبع لدى المصرف التجاري السوري بمحافظة اللاذقية، ومدى إحاطته بالعوامل الواجب خضوعها للتحليل كافة .
3. تقليص حجم المخاطر التي يتعرض لها المصرف التجاري السوري من جراء منح الائتمان المصرفي من خلال الاعتماد على نظام كفء للتحليل الائتماني.

مشكلة البحث:

تنبع مشكلة البحث من كون التوسع في منح الائتمان ومواجهة المخاطر المترتبة عليه يشكل ضرورة حتميّة للمصارف، وهو ما يتطلب الوصول إلى نظام للتحليل الائتماني قادر على الإلمام بكافة جوانب التحليل الائتماني للحد

من المخاطر الناجمة عن منح الائتمان سواء منها التي تتعلق بالمصرف أو العميل أو المتغيرات الأخرى الخارجة عن سيطرة الطرفين, وبالتالي فإن مشكلة البحث تطرح التساؤلات التالية:

هل يقتصر التحليل الائتماني لدى المصرف التجاري السوري على دراسة الضمانات المقدمة من طالب الائتمان؟

هل يتمتع نظام التحليل الائتماني المتبع بالشموليّة وإمكانية الإحاطة بالعوامل المؤثرة على منح الائتمان كافة ؟

هل يؤدي وجود التحليل الائتماني إلى الحد من المخاطر الائتمانيّة والتسهيلات غير العاملة ؟

فروض البحث:

1. هناك علاقة مباشرة بين تقديم طالب الائتمان لضمانات معينة، والحصول على التسهيلات المطلوبة من المصرف التجاري السوري باللاذقية.

2. هناك علاقة مباشرة بين إغفال نظام التحليل الائتماني المتبع في المصرف التجاري السوري باللاذقية للعديد من العوامل الواجب خضوعها للتحليل، وزيادة حجم المخاطر الناجمة عن منح الائتمان.

3. هناك علاقة مباشرة بين وجود واستخدام التحليل الائتماني في المصرف التجاري السوري باللاذقية، والحد من مخاطر منح الائتمان وبشكل خاص التسهيلات غير العاملة والقروض المتعثرة.

منهجية البحث:

يعتمد القسم النظري على المنهج الوصفي لأهم ما ورد في الكتب والمراجع والأدبيات العربية والأجنبية، والمقالات والدوريات المتخصصة في مجال العمل المصرفي. أما القسم العملي فيعتمد على الدراسة الميدانية كونه يتطلب جمع البيانات الأولية والضرورية لاختبار صحة أو عدم صحة فروض البحث، وذلك عن طريق المقابلات الشخصية وقائمة الاستقصاء والأساليب الإحصائية المناسبة اعتماداً على البرنامج الإحصائي SPSS في تحليل البيانات والمعطيات التي تمَّ جمعها واختبار الفرضيات.

يتمثل مجتمع البحث في العاملين كافة في مجال القروض والتسهيلات لدى المصرف التجاري السوري باللاذقية، وبالتالي فإنه يتضمن موظفي قسم قروض التجزئة وموظفي قسم التسليف البالغ عددهم في الفروع الستة في محافظة اللاذقية (31) موظفاً، وقد تم إضافة مدراء الفروع إلى المجتمع على اعتبار أنهم يشكلون مرحلة مهمة من مراحل اتخاذ القرار الائتماني ويبلغ عددهم (6) مدراء، وبذلك يصبح مجموع أفراد مجتمع البحث (37) موظفاً. وقد تم استخدام أسلوب الحصر الشامل لجميع أفراده وتم توزيع قائمة الاستقصاء عليهم جميعاً. إن اختيار فروع المصرف التجاري السوري في محافظة اللاذقية فقط ناجم عن كون سياسات منح الائتمان في جميع الفروع متماثلة، وبالتالي يمكن تعميم النتائج التي سيخلص إليها البحث على جميع فروع المصرف التجاري السوري في المحافظات الأخرى.

الدراسات السابقة:

1. دراسة (غالب، 2004) [1]:

حاول الباحث من خلال دراسته هذه التعرف على مدى اعتماد البنوك التجارية اليمنية على القوائم المالية المقدمة من الشركات طالبة الاقتراض في اتخاذ قرارات الإقراض، وذلك من خلال دراسة القوائم المالية لهذه الشركات دراسة دقيقة

ومتأنية لتعرف مخاطر الائتمان التي قد ترافق عملية الإقراض لهذه الشركات ، ومن ثم اتخاذ قرار الإقراض من عدمه بناء على نتائج دراسة هذه القوائم.

تشترك هذه الدراسة مع الدراسة التي يجريها الباحث في أهمية الاعتماد على التحليل المالي في اتخاذ القرارات الائتمانية، إلاَّ أنَّ القرار الائتماني لا يقوم على التحليل المالي فقط بل هنالك مجموعة من الركائز التي يستند إليها والتي لا يجب إغفالها أثناء عند القرار الائتماني.

2. دراسة (الخطيب، 2004) [2]:

تطرقت الباحثة إلى قياس تكلفة الائتمان المصرفي المتعلقة بكل عملية منح على حدة، مع تضمينها تكلفة المخاطر الناجمة عن المنح وذلك حتى السداد، كما قدمت الباحثة نموذجاً محاسبياً متكاملاً يأخذ في الحسبان العوامل التي تؤثر في الائتمان المصرفي بعد القياس الفعلي لتكلفة مخاطر الائتمان في المصارف التجارية.

يشترك هذا البحث مع الدراسة التي يجريها الباحث في بعض النقاط، كالائتمان المصرفي وخطوات منحه، وقياس مخاطره، بينما يمتد البحث الذي يجريه الباحث إلى اختلاف نماذج التحليل الائتماني والتحليل المالي وارتباطها بطبيعة التسهيل المطلوب، ودورها في الحكم على الجدارة الائتمانية لطالب التمويل.

3. دراسة (Krishna-V,-Chaitanya, 2004) [3]:

تناولت الدراسة مفهوم ومبادئ الأصول غير العاملة في بنوك القطاع العام في الهند، كما عرضت الحالات التي يصبح فيها حساب التسهيلات غير عامل، بالإضافة إلى آثار فشل القطاع المصرفي على باقي القطاعات الاقتصادية، حيث أرجع الباحث حالات الأصول غير العاملة إلى أخطاء الائتمان التي تسهم في نقصان قيمة الأصول، كما تقدير قيمة الأصول غير العاملة في بنوك القطاع العام الهندية خلال السنوات الثلاث التالية للبحث.

4. دراسة (Ranjan,-Rajiv; Dhal,-Sarat-Chandra,2003) [4]:

تناول الباحثان في هذا البحث تحليلاً تجريبياً حددا بموجبه ثلاث مجموعات من العوامل التي تؤثر بالبنوك التجارية ذات القروض المتعثرة، وهذه العوامل هي شروط منح الائتمان وحجم البنوك والمخاطر والصدمات الاقتصادية على المستوى الكلي. خرج البحث بمجموعة من النتائج كان من أهمّها الدور الكبير الذي تلعبه عوامل متعددة في الحد من القروض المتعثرة كشروط الائتمان، وتوفر النضج والثقافة الائتمانيّة وظروف العمل الأفضل في ظل اقتصاد كليٍّ قوي.

أولاً: التحليل الائتماني

(1)- أسس منح الائتمان المصرفي ومعاييره

(1/1)- أسس منح الائتمان المصرفي

(1/2/2/1)- توفر الأمان: بمعنى توافر الثقة في قدرة العميل الحاصل على الائتمان على سداده مع أعبائه في موعد الاستحقاق. ويؤثر هذا العامل بشكل مركزي في قرار منح الائتمان، كون عدم قدرة متلقي الائتمان على السداد سينعكس خسارةً على البنك من ناحيتين، الناحية الأولى هي عدم استرداد الأموال الممنوحة، والناحية الثانية فقدان الثقة من قبل المودعين في إدارة المصرف، مما يؤدي إلى تناقص حجم الودائع نتيجة فقدان الثقة وما يتبع ذلك من آثار سلبية.

(2/2/2/1)- السيولة: ويقصد بها توافر قدر كافٍ من الأموال السائلة لدى البنك، تجعل مركزه المالي يتصف بالسيولة، والسيولة هي عبارة عن الأموال النقدية والأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية بسرعة وبدون خسارة معنوية في قيمة الأصل، وكثيراً ما يتعارض هدفا السيولة والربحية، وهنا يبرز دور إدارة المصرف في تحقيق المواءمة بينهما.

(3/2/2/1)- تحقيق الربح: ويحدد الربح بالفوائد والعمولات المتحصلة من عملاء الائتمان، ويُمّكن هذا الربح البنوك من دفع الفوائد على الودائع والمصاريف التشغيلية المختلفة، بالإضافة إلى تحقيق عائد على رأس المال المستثمر. إن النشاط الائتماني هو المصدر الرئيسي لإيرادات البنك على الرغم من وجود إيرادات أخرى ناتجة عن أنشطة غير ائتمانية.

(4/2/2/1)- طبيعة الودائع: تمثل الودائع الأساس الأول الذي تعتمد عليه البنوك في التوظيف، وتتوقف النسبة المقررة للإقراض من حجم الودائع على مدى الاستقرار الذي تتصف به ودائع البنك. فالودائع الجارية (تحت الطلب) أكثر عرضة للسحب من باقي أنواع الودائع، وكلما كانت الودائع مملوكة لعدد كبير من العملاء وانتشارها الجغرافي أكبر زادت مرونة البنك في توظيف أمواله، وتسعى إدارة البنوك إلى مقابلة الائتمان طويل الأجل بودائع طويلة الأجل والعكس صحيح (مبدأ التغطية) [5].

(2/1)- معايير منح الائتمان المصرفي

نموذج Five C'S (Five characteristics) : من أكثر النماذج استخداماً ويستند إلى العناصر الخمسة للحكم على الجدارة الائتمانية لطالب التمويل:

أ. الشخصية: ويدور هذا الاعتبار حول الانطباع العام عن طالب الائتمان من حيث سمعته ونزاهته والتزامه بالوفاء بحقوق الآخرين المتعاملين معه، وسلوكياته الأخلاقية ودرجة تعلمه وثقافته وخبرته في مجال نشاطه، وتعرَّف سمعة العميل من وجهة النظر الائتمانية بأنها مجموعة من الصفات التي إذا اتحدت تكون للشخص الشعور بالمسؤولية تجاه ديونه [6]. ويمكن الاعتماد على مجموعة من المصادر للحكم على سمعة العميل كالبنوك والموردين الذين يتعامل معهم العميل، والنشرات التجارية التي تتضمن أسماء الذين توقفوا عن الدفع.

ب. المقدرة على الدفع: تعني المقدرة على الدفع سداد الأقساط أو الدين في الموعد المحدد، ويدور هذا الاعتبار بشكل رئيس حول قدرة المقترض على توظيف واستثمار وإدارة أمواله ونشاطه بطريقة فعالة وبكفاءة تنعكس على تحقيقه لربحية جيدة تمكنه من الاستمرار في مجال نشاطه، ويجب تحليل عدة عوامل في مقدمتها كيفية التحكم في المصروفات والمدفوعات وتقدير التدفقات النقدية الداخلية والخارجة. وتتوقف قدرة طالب الائتمان على الدفع على طبيعة وحجم المدفوعات الدورية التي يقوم بسدادها، ومدى قدرته على سداد تلك الالتزامات وفقاً لدخله وكيفية التصرف فيه.

ج. المركز المالي للعميل (رأس المال): يعكس مقدرة العميل على الدفع في الأجل الطويل، ويعتمد البنك على هذا العامل في استرداد حقوقه عند الضرورة. فالائتمان لا يمنح للعملاء على أساس أن الرهونات ضامنة للسداد، أما وسيلة السداد فهي غالباً ما تكون من إيرادات المنشأة [7]. وينبغي التعرف على الهيكل التمويلي وهيكل رأس المال للمقترض، ومدى اعتماده على مصادر خارجية متنوعة، وتكلفة الحصول على هذه المصادر، وتأثير ذلك على كفاءة سياسات الإنتاج والتسويق والبيع والتحصيل داخل المنشأة، وانعكاس ذلك على مركز السيولة والربحية والقيمة السوقية لها ككل [8]. ولابد من وجود تناسب بين موارد طالب الائتمان الذاتية ومصادر التمويل الخارجية لأن ذلك يرتبط إلى حد بعيد بالقدرة الافتراضية لطالب التمويل. وتطلب البنوك عادةً مجموعة من القوائم المالية لعدة سنوات سابقة ولاسيما حسابي المتاجرة والأرباح والخسائر والميزانية العمومية حتى يمكن من خلال تحليلها التعرف على مدى قدرة المنشأة على السداد في المستقبل.

د. الضمانات: إن الانطلاق في منح الائتمان من مجرد توافر ضمانات يرى البنك المقرض أنها كافية هو أمر خطير يقود إلى الكثير من حالات التعثر، فقد يتم اتخاذ قرار ائتماني بمنح الائتمان وطلب دعم بعض الجوانب الإيجابية بتقديم ضمان إضافي عيني أو شخصي، وقد يغطي الضمان المقدم بعض الثغرات القائمة أو المتوقعة أو يقلل من مساحة المخاطرة الائتمانية المصاحبة لقرار منح التسهيلات. ولابد من توفر شروط معينة في الضمان كقابلية البيع أو التصفية، وبحيث لا يشكل الاحتفاظ بها تكلفة أو عبئاً مرتفعاً، بالإضافة إلى سهولة صيانتها ومراجعتها ومتابعتها والتأمين عليها والسيطرة عليها، وأن يتوافر لدى البنك المستندات الإدارية والقانونية التي تؤكد حقه على هذه الضمانات دون منازع إذا ما دعت أية ظروف مستقبلاً إلى تسييل هذا الضمان لاسترداد حقوق البنك مانح الائتمان [9].

هـ. الظروف المحيطة: تتصل هذه الظروف بالمناخ الاقتصادي العام في المجتمع، وما يمر به من حالة رواج أو كساد، كذلك الإطار التشريعي الحاكم ومدى استقراره خاصة ما يتصل بالتشريعات النقدية والجمركية والتشريعات الخاصة بتنظيم أنشطة التجارة الخارجية، كذلك قد تؤثر الظروف الخاصة بطالب الائتمان كإدارة المشروع، والقائمين على القرارات الإنتاجية والتسويقية والفنية والإدارية والحصة السوقية لمنتجات المشروع أو خدماته التي يقدمها ودورة حياة المنشأة والمنتج، حيث تؤثر هذه العوامل على القدرة الإجمالية للمقترض على توظيف الأموال المقترضة بشكل سليم، وتحقيق عوائد تمكنه من سداد الالتزامات وأعبائها للبنك في موعد الاستحقاق، وهذا ما يستلزم دراسة هذه العوامل والتنبؤ بالتقلبات المصاحبة لها للحد من المخاطر الائتمانية المرتبطة بمنح الائتمان للعميل [10].

(2)- التحليل الائتماني النوعي والفني

(1/2)- إدارة الائتمان والتحليل النوعي: فيما يلي عرض لماهية النواحي التي تشكل بمجموعها ما يعرف بالتحليل النوعي ودرجة تأثيرها في القرار الائتماني في البنك التجاري [11].

(1/1/2)- الإدارة: تعتبر الإدارة من أكثر المتغيرات التي تعكس صورة العميل الحالية والمستقبلية وجدوى التعامل معه، كما أنها من المتغيرات التي يصعب على إدارة الائتمان تحليلها بدرجة من الدقة والكفاءة حيث تبين الكثير من الدراسات التحليلية ومنها الجدول رقم (1) أن سوء الإدارة وضعفها وعدم خبرتها وقدرتها على التخطيط وممارسة العملية الإدارية كانت سبباً رئيسياً في تعثر الكثير من شركات الأعمال والأفراد وأدت إلى إفلاسها وانهيارها, وذلك استناداً إلى التحليل الاستطلاعي الذي قامت به شركة (Dun & Bradstreet) والذي يبين مجموعة الأسباب التي تسبب التعثر والفشل.

جدول رقم (1) أسباب التعثر والفشل [12]

سبب التعثر	1-عدم كفاءة الإدارة	2- الإهمال	3- التزوير	4- الكوارث	5-أسباب أخرى
الأهمية النسبية للتأثير في الفشل	% 93.1	%2	%1	% 0.9	% 3

لذلك فإن إدارة الائتمان تهتم عند دراسة طلبات الائتمان بالتعرف على القائمين على إدارة الشركة المطلوب تمويلها ومؤهلاتهم، ودراسة هيكل الملكية وخلفية المدراء, وسمعتها في السوق و تحديد درجة استخدامها للتكنولوجيا الحديثة.

(2/1/2)- العمليات التشغيلية: تهتم إدارة الائتمان بمعرفة طبيعة العمل الذي يؤديه العميل ومستقبله ضمن التقسيم القطاعي للأعمال في السوق، ومدى التوسع والنمو في هذه الأعمال، كما تهتم إدارة الائتمان بدراسة المعدات المستخدمة في الإنتاج ونوع الموردين وآلية التوزيع والتسويق المتبعة.

(3/1/2)- نمط الملكية: حيث يصنف العميل بموجبه كشركة أفراد أو شركة تضامنية أو شركة مساهمة، وحدود الملاءة المالية ونوع ومقدار الالتزامات على الملاَّك، وفيما إذا كان العميل شركة أعمال مستقلة أم هي جزء أو تابعة لشركة أخرى، والأهم من ذلك هو معرفة فيما إذا كانت التوسعات الاستثمارية السابقة قد تمت من مصدر تمويل مُقتَرض أو مصدر تمويل مُمتَلك عن طريق إصدار جديد للأسهم.

(4/1/2)- الخلفية التاريخية: وتفيد دراسة وتحليل هذا المتغير في التعرف على عمر العميل التشغيلي، والنجاحات التي حققها والمتغيرات الموسمية التي تعرضت لها شركته، كما يتم التعرف على التعاملات المصرفية السابقة.

(5/1/2)- العلاقات المالية: حيث تهتم إدارة الائتمان بدراسة شكل العلاقة المالية التي تربط العميل بالمؤسسات المالية الأخرى، وطبيعة الخدمات والتسهيلات التي حصل عليها العميل من البنوك الأخرى. وعندما تجد إدارة الائتمان أن العلاقة المالية للعميل تتسم بخلل قد يسبب لها مشاكل مالية لاحقة، فإنها قد توصي بعدم التعامل معه وربما تساعده في اتباع استراتيجية من شأنها أن تساعد على معالجة الخلل المالي، وذلك من خلال إعادة الهيكلة المالية للعميل.

(6/1/2)- الإنتاج وأدواته: حيث تهتم إدارة الائتمان بدراسة نوع الإنتاج لدى العميل ومستويات الطلب السوقي على المنتجات، والحدود التي يستطيع بها العميل تحقيق نقطة التعادل، ونوع السلعة المتداولة في السوق، ودرجة التطور فيها، ودورة حياة السلعة ومقدار المنافسة عليها. كما أنه لابد من دراسة قدرة العميل على ممارسة أعماله في السوق حالياً ومستقبلاً، والتعرف على نوعية وعمر المعدات وإمكانية الصيانة، وعدد المستخدمين وعقود وعلاقات العمل.

(7/1/2)- الموردون: تهتم إدارة الائتمان بدراسة الموردين لدى العميل ودرجة الاعتماد عليهم لضمان عملية الإنتاج، وعادةً ما تقوم إدارة الائتمان بالتعرف على الموردين الرئيسين المحليين والخارجيين، ونوعية المدخلات المحلية مقارنةً بالخارجية، وشروط التعامل مع الموردين، وآلية الدفع نقدي أو بالآجل ومدة التأجيل.

(8/1/2)- التوزيع والتسويق: تهتم إدارة الائتمان بتحليل السوق لتحديد مدى تقبله للسلع المنتجة والأسلوب المناسب لتوزيعها، ويتناول التحليل السوقي تحديد الاحتياجات المحلية واتجاهاتها وإمكانية التصدير للخارج، وحجم المعروض من السلعة سواء المنتج محلياً أو المستورد، ومدى توافر سلع منافسة وبديلة، وهيكل الأسعار وشروط البيع السائدة في السوق، بالإضافة إلى قنوات التوزيع، والطلب على السلعة في المستقبل، ونصيب العميل من السوق آخذاً في الاعتبار المركز التنافسي. إن تحديد هذه الجوانب سيمكن إدارة الائتمان من التنبؤ بمقدار التدفقات النقدية المتوقع دخولها للعميل من خلال ممارسة عملياته التشغيلية، بالإضافة إلى قدرة هذا التحليل على تحديد الكميات المطلوبة والأسعار المتوقعة، ومن ثم تحديد الطاقة الإنتاجية الواجب توفرها وحجم التمويل اللازم لذلك.

(9/1/2)- الأهداف والالتزام: يساعد الاهتمام بهذا المتغير في الكشف عن مدى وضوح رؤية العميل للسوق، وخططه طويلة الأجل، كما يمكن من خلاله التعرف على إمكانية تأقلم العميل مع التغيرات الطارئة.

(10/1/2)- الخصائص المؤسساتية: تتناول البحث عن مدى المركزية المتبعة في إدارة مشروع العميل، ودراسة تفويض الصلاحيات، وأثر ذلك على اتخاذ القرارات والأشخاص المؤثرين في عمليات اتخاذ القرار وكيفية تحفيزهم.

(11/1/2)- السمعة في السوق: تلعب دوراً مؤثراً في تشجيع التعامل مع العملاء أو رفضه، من خلال معرفة سمعة العميل فيما يتعلق بالنزاهة والالتزام بالنوعية والالتزام بالإبداع والمرونة والالتزام بسياسات توظيف وتدريب مقبولة.

(12/1/2)- نظم الإدارة: ويتطلب دراسة هذا الجانب التعرف على نوعية نظم المعلومات والنظم الإدارية المستخدمة، والتركيز على دقة الموازنات التقديرية المستهدفة، ودقة الافتراضات والتنبؤات ودرجة الأتمتة ودقة أنظمة الرقابة.

(2/2)- إدارة الائتمان والتحليل الفني: في إطار سعي إدارة الائتمان للحد من المخاطر، ودقة وموضوعية قراراتها الائتمانية، فإنها تقوم بإجراء نوع من التحليل الائتماني يسمى بالتحليل الفني بهدف التأكد من إمكانية تنفيذ العميل للمشروع المقترح من الناحية الفنية، كما يتناول هذا النوع من التحليل تحديد الاحتياجات اللازمة والتحقق من توافرها خلال عمر المشروع، ثم ترجمة هذه الاحتياجات في شكل مالي، حيث يقوم التحليل الفني بدراسة الجوانب التالية:

1. وصف السلعة وخصائصها وبيان استخداماتها المختلفة، وتقدير تكاليف إنتاجها.
2. وصف العملية الإنتاجية وتحديد الطاقة القصوى للمشروع والطاقة الممكن استغلالها.
3. تحديد نوعية الآلات والمعدات ومواصفاتها ومدى توفر قطع الغيار لها.
4. تحديد موقع المشروع ومدى ملاءمته ومدى قربه من مصادر الخامات وقنوات التوزيع.
5. التكنولوجيا المستخدمة ومصادر الحصول عليها وكيفية استقطابها.
6. مواصفات الخامات المطلوبة ومدى توفرها والكميات المطلوبة الحالية والمتوقعة ، وشروط الشراء.
7. احتياجات المشروع من العمالة ومدى توافرها ومصادر الحصول عليها.

(3)- التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي الذي تجريه إدارة الائتمان للقوائم المالية لطالب الائتمان وسيلة فعالة للحصول على قرار ائتماني يتسم بالدقة سواء بالموافقة أو رفض الطلب، حيث يساعد التحليل المالي على كشف الكثير من الغموض الذي يكتنف طلب العميل للائتمان، كما يساعد في التعرف على أوضاع العميل السابقة والحالية والمستقبلية. وعادةً ما تتم عملية تحليل القوائم المالية للعميل المحتمل من قبل إدارة الائتمان على مرحلتين هما مرحلة التحليل السريع ويكون الهدف منها تكوين فكرة سريعة وعاجلة عن مدى توافر الحد الأدنى من شروط الائتمان لدى العميل، ومرحلة التحليل المالي المفصل للقوائم المالية [13].

ويعتبر أسلوب تحليل النسب المالية من أكثر أساليب التحليل المالي استخداماً وشيوعاً، لأنه يوفر مؤشرات مالية ذات دلالة واضحة لتمكين الإدارة من اتخاذ القرارات لرسم السياسات المالية، إضافة إلى كون النسب المالية قادرة على كشف وقياس نقاط القوة والضعف والتنبؤ بحالات الفشل المالي للمنشأة. إذ إن هناك علاقات شديدة الدلالة بين بنود القوائم المالية، ويمكن تحويل هذه العلاقات إلى معايير ذات دلالة يعبر عنها بنسبة مالية بسطاً ومقاماً.

وتعرف النسبة المالية بأنها علاقة تربط بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية، وقد توجد البنود التي تدخل في اشتقاق النسبة المالية في القائمة نفسها، كما قد توجد هذه البنود في قائمتين متتاليتين [14].

ومن أكثر أنواع التصنيف استخداماً هو تصنيف النسب المالية حسب الأغراض المستخدمة، حيث تقسم النسب المالية حسب الأغراض منها إلى خمسة أنواع هي:

– نسب الربحية: وتعتبر إحدى المؤشرات الرئيسية التي يستخدمها المستثمرون الحاليون والمرتقبون لأغراض تحديد ربحية استثماراتهم، باعتبار الربحية هي أكثر النسب مصداقية في تحديد قابلة المنشأة على تحقيق الأرباح من الأنشطة العادية (التشغيلية) [15]. ومن أهم هذه النسب:

$$\text{هامش الربح على المبيعات} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{المبيعات}}$$

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{إجمالي الخصوم}}$$

– نسب السيولة: وتستخدم لتقويم المركز الائتماني للمنشأة الذي يعبر عن مدى قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، ومن أهم هذه النسب [16]:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

فإذا كانت النسبة متدنية فإن المنشأة ستجد صعوبة في مقابلة التزاماتها قصيرة الأجل، أما إذا كانت النسبة مرتفعة جداً فهذا يعني أن المنشأة لا تستغل القروض بصورة جيدة.

$$\text{نسبة التداول السريع} = \frac{\text{الأصول المتداولة-المخزون}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

وتقيس هذه النسبة مقدرة المنشأة على مقابلة التزاماتها القصيرة الأجل من أصولها السائلة، وفي هذه الحالة يستبعد المخزون من الأصول المتداولة، كون المخزون لا يمكن تحويله إلى سيولة بسهولة وسرعة.

– نسب الأداء أو نسب النشاط: تستخدم هذه النسب لتقويم مدى نجاح إدارة المنشأة في إدارة الموجودات والمطلوبات، أي أنها تقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لها في اقتناء الموجودات، ومن ثم مدى قدرتها على الاستخدام الأمثل لهذه الموجودات [17]. ومن أهم هذه النسب [18]:

$$\text{نسبة دوران المخزون} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{المخزون}} \text{ أو } \frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{المخزون}}$$

$$\text{متوسط فترة التحصيل} = \frac{\text{متوسط حساب أوراق القبض}}{\text{المبيعات السنوية الآجلة}} \times 365$$

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

$$\text{معدل دوران الأصل} = \frac{\text{بضاعة أول المدة} + \text{بضاعة آخر المدة}}{2}$$

– نسب الملاءة (هيكل رأس المال): وتسمى أيضاً بنسب الرفع المالي، وتستخدم لتقويم مدى قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل، ومدى سلامة سياسات التمويل المتبعة. ومن أهم هذه النسب:

$$\text{نسبة الديون إلى إجمالي الأصول} = \frac{\text{إجمالي الديون}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

$$\text{نسبة الديون إلى حقوق الملكية} = \frac{\text{إجمالي الديون}}{\text{صافي حقوق الملكية}}$$

– نسب السوق (الاستثمار): تخدم حملة الأسهم والمحللين الذين يتعاملون في أسواق المال في التعرف على اتجاهات الأسعار السوقية للأسهم.

ثانياً: إدارة المخاطر الائتمانية والحد منها بالاعتماد على التحليل الائتماني

(1/2)– ماهية المخاطر الائتمانية

تتميز قرارات الاستثمار بعدم قدرة المستثمر على تحديد العائد المتوقع على ذلك الاستثمار بدقة، ويرجع ذلك إلى عدم القدرة على الإحاطة بظروف المستقبل الأمر الذي يجعل أي استثمار محاط بدرجة من المخاطر. وتشير الدراسات إلى أن عملية اتخاذ القرار يمكن تصنيفها وفقاً لدرجة التأكد ضمن ثلاث حالات هي [19]:

حالة التأكد: ويقصد بها قدرة متخذ القرار على تحديد نتيجة واحدة ومعروفة للقرار عندما يُتخذ.

حالة عدم التأكد: وتعني أن اتخاذ القرار سوف يؤدي إلى مجموعة من النتائج الممكنة إلا أن احتمالات حدوث كل نتيجة خارج إطار ما يتوقعه متخذ القرار.

حالة المخاطرة: وهي الحالة التي ينتهي فيها اتخاذ القرار إلى واحدة من مجموعة النتائج الممكنة، وأن متخذ القرار يعرف مسبقاً احتمالات حدوث كل من هذه النتائج. وتعتبر الحالة الأكثر شيوعاً والأكثر إحاطة بنوع القرارات المالية، ولذلك فهي الحالة التي تعمل فيها إدارة الائتمان كون عموم قراراتها الائتمانية محاطة بدرجة من المخاطر تتباين درجتها واحتمالاتها وفقاً لنوع القرار ومدته ومقداره والجهة التي قدم لها.

(2/2) تعريف المخاطرة الائتمانية

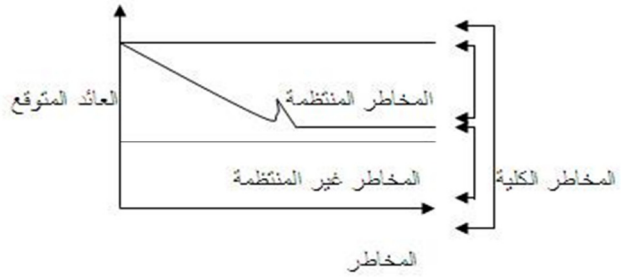
(1/2/1/3) تعرف المخاطرة حسب المفهوم العام ووفقاً لنظرية الاحتمالات بأنها عبارة عن فرصة حدوث عائد خلافاً للعائد المتوقع [20]، أي بمعنى احتمال اختلاف العائد الفعلي بصورة عكسية عما كان متوقعاً، وتنشأ في مجال العمل المصرفي كنتيجة طبيعية لتعامل المصارف مع الآخرين.

(3/2) مصادر المخاطر: نميز بين نوعين من المخاطر وهما المخاطر المنتظمة وغير المنتظمة [21].

(1/3/2) المخاطر المنتظمة (العامة): وهي المخاطر التي تصيب كل الاستثمارات في السوق وذلك نتيجة تأثير مجموعة من عوامل مشتركة اقتصادية واجتماعية وسياسية تؤثر بشكل مباشر في النظام الاقتصادي ككل، دون أن يكون للإدارة ومتخذي القرارات أي قدرة على تحديدها أو تجنبها كونها وليدة عوامل يصعب التحكم فيها والسيطرة عليها مثل مخاطر التضخم ومخاطر تغير أسعار الفائدة وتغير أذواق المستهلكين ومخاطر الكساد ومخاطر التغيرات التكنولوجية ومخاطر تذبذب أسعار صرف العملات الأجنبية. وعلى الرغم من عدم إمكانية تجنب هذا النوع من المخاطر، فإن التطور في الأدوات المصرفية ودور الحكومات في كبح التقلبات الاقتصادية وتجنب الأزمات المالية مكنت إدارة البنوك من تجنب الكثير من المخاطر المنتظمة من خلال تجنب بعض أنواع الائتمان أو من خلال التأمين ضد أنواع أخرى.

(2/3/2) المخاطر غير المنتظمة (الخاصة): وهي الحالات التي تنشأ بسبب ظروف خاصة بالوحدة الاقتصادية، وهذا النوع من المخاطر يمكن التخلص منه والحد من آثاره من خلال سياسة التنويع التي تضمن نوعاً من الاستقرار في العوائد، وعادةً ما تسمى هذه المخاطر بالمخاطر الاستثنائية أو المخاطر الداخلية لارتباطها المباشر بالشركة المستثمر فيها. ولابد من الإشارة إلى أن فكرة التنويع في القرارات الاستثمارية وهو المنهج الذي تعتمده إدارة الائتمان في البنك عندما تقوم بتشكيل محفظتها قد جاءت عقب الظروف المريرة خلال فترة الكساد العظيم في

الثلاثينات من القرن الماضي وبعدها، مما ساعد في ظهور فكر جديد لـ Markowitze عن مفهوم التنويع وأثره في تخفيض المخاطرة وأسفر عن نظرية المحفظة. والشكل التالي يوضح مصادر المخاطر وحالات التنويع وعدم التنويع :



شكل رقم (1) مصادر المخاطر [22]

(4/2)- أنواع المخاطر الائتمانية وآلية الحد منها

(1/4/2) مخاطر التسعير: يجب ربط مستوى المخاطرة بالأعباء التي يتم تحميلها للعميل، فكلما زادت المخاطر ارتفع العائد المتوقع من التسهيل الائتماني، ومع مراعاة الهامش الذي يميز بين عميل وآخر فإن الأساس الذي يبنى عليه السعر هو تكلفة الأموال محملة بنسبة الاحتياطي وتكلفة إدارة الدين وصولاً إلى سعر الإقراض الأساسي.

(2/4/2) المخاطر المرتبطة بفترة التسهيل: يجب أن تعكس فترة التسهيل طبيعة نشاط العميل، والهدف من التمويل والفترة الزمنية التي سيستغرقها استرداد العائد من التمويل، ويجب أن لا يتم تمويل أنشطة ذات مردود سريع في إطار متوسط أو طويل الأجل والعكس صحيح.

(3/4/2) مخاطر تقلب أسعار العملات: ويجب الاهتمام بتقلبات أسعار الصرف في جميع التسهيلات التي تمنح بالعملات الأجنبية، ويراعى توافر مصادر سداد ذات صفة مستقرة من أنشطة يمارسها العملاء بصفة اعتيادية، ويجب التحقق من دورية هذه المصادر وتلاؤم استحقاقاتها مع آجال الديون بنفس العملة [23].

(4/4/2) مخاطر المعلومات: يجب أن تتمتع إدارة الاستعلامات بالاستقلالية، وتعكس المعلومات الواردة بتقرير الاستعلام الصورة الكاملة لأداء العميل السوقي أو المصرفي، ويجب تفادي الاعتماد على مصدر واحد للمعلومات، وإذا تعارضت الإفادات يؤخذ بالأحوط حتى يثبت العكس.

(5/4/2) مخاطر الصفقات: يجب التعامل بمنتهى الحرص مع الحالات التي تتضمن إصدار خطابات ضمان بعملات أجنبية مقابل تحويلات صادرة مقابلة بقيم أقل، أو إصدار خطابات ضمان مقابل تحويلات واردة بقيم أعلى.

(6/4/2) مخاطر عدم انتظام الفحص الدوري للائتمان: إن انتظام أعمال الفحص لأداء قطاع الائتمان من جانب التفتيش والمراجعة الداخلية يمثل العنصر المكمل لأداء قطاع مخاطر الائتمان الذي يتركز على مرحلة ما قبل المنح.

(7/4/2) مخاطر التطور السريع لحجم التسهيلات: إن النمو السريع لحجم التسهيلات وبشكل خاص إجراء زيادات بعد مرور فترات قصيرة على بداية المنح تتضمن مخاطر كبيرة خاصةً في ظل عدم وجود مبررات قوية، فمن المفترض أن البيانات المالية لم تتغير والسداد لم يبدأ، ومن ثم فإن الحكم على الأداء خلال هذه الفترة يشوبه عدم الموضوعية.

(8/4/2) مخاطر تبادل المعلومات والاتصالات: إن تبادل المعلومات بين العاملين في مجال الائتمان أو بالفروع أو على المستوى القيادي بشكل دوري يمثل عنصراً هاماً، وقد ثبت أن الشفافية تمثل حجر الزاوية في هذا الإطار.

(9/4/2) مخاطر معالجة أصول وفوائد الديون غير المنجزة: المعالجة المبكرة للفوائد يسهم إلى درجة كبيرة في التخفيف من الآثار المستقبلية للمعالجة الاضطرارية عند تطور المديونية بشكل سلبي.

(10/4/2) مخاطر الربحية مقابل الأمان: إن ارتفاع المخاطرة في العمليات الأكثر ربحية قد يستدرج محفظة الائتمان البنك إلى مستوى منخفض من حيث الجودة، وفي هذا الصدد يجب التأكيد على مبدأ هام وهو أن الربحية لا يجب أن تكون على حساب الجودة، وعدم قبول العمليات ذات المخاطر المرتفعة إلا ضمن ضوابط واضحة.

(11/4/2) مخاطر عدم القدرة على السداد: وترتبط بعدم كفاية مصادر العميل الذاتية وناتج دورة الأصول لسداد الدين وأعبائه، ويؤكد البنك على ضرورة دراسة الأداء المالي للعميل لثلاث سنوات سابقة، ومعرفة مدى كفاية تدفقاته النقدية لسداد التزاماته قصيرة الأجل، مع مراعاة توفر أحد أصوله كضمانة للسداد [24].

(12/4/2) مخاطر الإدارة: يجب التأكد من القدرات الإدارية ومتانة الهيكل الإداري والتنظيمي للعميل وتخصصه وخبرته في مجال عمله، ويستعان في ذلك بكل الأساليب الممكنة (الاستعلام، اللقاءات الشخصية)، كما يراعى التأكد من توزيع عناصر الخبرة بين أكثر من شخص، وتفادي الحالات التي تعتمد على عنصر واحد دون وجود بديل.

(13/4/2) مخاطر تآكل الضمانات: يؤكد البنك على التحقق المستمر من عدم تراجع قيمة الضمانات.

(14/4/2) مخاطر التركيز: ويعتبرها البنك حجر الزاوية للوصول إلى محفظة ائتمانية جيدة. حيث يتم توزيع المحفظة الائتمانية على أكبر عدد من العملاء، كما يجب تطبيق حد أقصى للعميل الواحد منسوباً إلى إجمالي المحفظة الائتمانية، كما يجب أن يتم توزيع المحفظة بشكل جيد من حيث قطاعات السوق المختلفة [25].

(15/4/2) المخاطر القانونية: كمتابعة المخولين بالاقتراض واستمرار الأشكال القانونية للعملاء على النحو الذي كان قائماً عند المنح، بالإضافة إلى تغيير الأشكال القانونية (الأفراد، شركات التضامن..)، كما أن تصفية الشراكة لبعض الشركاء أو عمليات الاندماج أو بيع حصص رئيسية من حيث الحجم أو القيمة الفنية تستدعي المتابعة الدقيقة لآثارها القانونية والمالية على الوضع الائتماني للعملاء.

(16/4/2) مخاطر التضخم: وتتعرض لها الاستثمارات في السندات، وهي تسترد قيمتها الأصلية، ولكن قيمتها الشرائية ستنخفض مقارنةً بنفس الوحدات من النقود [26].

(5/2) أساليب وسياسات إدارة المخاطر في البنوك:

ويقصد بسياسات إدارة المخاطر تلك الأساليب العلمية التي يتقرر إتباعها بدراسة وتحليل القرارات وما ينتج عنها من أخطار [27] ، حيث نميز بين الأسلوبين التاليين [28]:

– أسلوب تخفيض الخطر: في ظل هذا الأسلوب يتم البحث عن طريقة يمكن من خلالها تخفيض مجموع الخسائر التي يتحملها الفرد أو المشروع خلال فترة زمنية معينة، ومن ثم فإن هذه السياسة تهدف إلى تخفيض احتمال حدوث الخطر وتخفض حجم الخسائر الفعلية في حال وقوع الخطر. وأهم السياسات المستخدمة لتخفيض الخطر هي تجنب الخطر، والتحكم في الخسائر، وتوزيع الخطر.

– أسلوب تمويل الخسائر المترتبة على تحقق الخطر: في ظل هذا الأسلوب لابد من مواجهة الخطر ومحاولة تخفيض حجم الخسائر الفعلية، حيث يتم إتباع سياسات من شأنها تمويل الخسائر المترتبة على تحقق الخطر، ومحاولة تخفيض نصيب الفرد أو المشروع من الخسائر التي تحقق خلال فترة معينة، ولكن دون تخفيض للخسائر التي يتعرض لها المجتمع، أي أن يتم توزيع الخسائر على عدد أكبر سواء تعرض المشروع للخسارة أم لم يتعرض لها. وأهم السياسات المستخدمة في تمويل الخسائر المترتبة على تحقق الخطر هي تحمل الخطر، وتجميع الأخطار، وتحويل (نقل) الخطر.

النتائج والمناقشة:

تم تصميم الاستبيان بحيث يستطيع الباحث استخلاص المعلومات التي تفيده في اختبار الفرضيات، واستخدم الباحث طريقة الأسئلة المغلقة بحيث أعطى للمبحوثين فرصة اختيار ما يعتقدون أنه يعبر عن رأيهم، كما حاول الباحث الابتعاد عن التحيز الذي تفرضه الأسئلة المغلقة باتباع أسلوب ليكرت، وذلك بتحديد خمسة مستويات للإجابة من (1) حتى (5)، وعليه فإن المجال من (1,5 حتى 2,5) للمتوسط الحسابي تدل على موافقة منخفضة، والمجال من (2,5 حتى 3,5) تدل على موافقة متوسطة، والمجال من (3.5 حتى 5) تدل على موافقة مرتفعة.

وقد تم توزيع (37) قائمة استقصاء على أفراد مجتمع البحث، استرد منها (35) قائمة، وهو العدد الذي سيخضع للمعالجة بنسبة 94.59 % من مجتمع البحث (على اعتبار أنه تم استخدام أسلوب الحصر الشامل). واستخدم الباحث للإجابة على أسئلة قائمة الاستقصاء المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والمنوال، وقد تمت معالجة البيانات التي تم جمعها من خلال قائمة الاستقصاء باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS.

ولقياس الاتساق الداخلي للعينة تم اعتماد مقياس "Cronbach Alpha "1951، وفيما يلي صيغة معادلة ألفا كرونباخ [29]:

$$\text{معامل الثبات} = \frac{N}{N-1}\times\frac{(1-\Sigma\sigma^2)}{\delta^2}$$

حيث أن: Σ : مجموع. N: عدد أسئلة الاختبار وهي 20 سؤالاً في هذه الدراسة.

$\sigma 2$: تباينات الأسئلة. $\delta 2$: تباين الدرجة الكلية.

ويشير الجدول رقم (4– 12) إلى أن قيمة معامل ألفا كرونباخ للاتساق الداخلي بقائمة الاستقصاء قد بلغت 90,79 %، وهذا يعني أن هناك اتساقاً داخلياً بقائمة الاستقصاء.

جدول رقم (2) جدول اختبار Cronbach Alpha

المتغيرات	عدد الأسئلة لكل فقرة	قيمة ألفا
الحصول على التسهيلات	5	0.9731
زيادة حجم المخاطر الناجمة عن منح الائتمان	5	0.9625
الحد من مخاطر منح الائتمان وبشكل خاص التسهيلات غير العاملة والقروض المتعثرة	5	0.8584
	المجموع 20	الوسط 0.9079

وقد اعتمد الباحث على تحليل One Way ANOVA كون فروض البحث هي فروق بين متوسطين، كما استخدم الباحث معامل الارتباط بيرسون لدراسة متانة العلاقة بين المتغيرين التابع والمستقل، وتتراوح قيمة المعامل ضمن المجال [+1، −1]، ويحتسب بالعلاقة التالية [30]:

$$R=\frac{\Sigma(X-\bar{X})(Y-\bar{Y})}{\sqrt{\Sigma(X-\bar{X})^2(Y-\bar{Y})^2}}$$ حيث إن: R: معامل الارتباط بيرسون. Σ: مجموع

$\bar{X}$: هي الوسط الحسابي لقيم المتغير X. $\bar{Y}$: هي الوسط الحسابي لقيم المتغير Y.

$(X-\bar{X})$: الفرق بين كل قيمة لمتغير X ووسطها الحسابي.

$(Y-\bar{Y})$: الفرق بين كل قيمة لمتغير Y ووسطها الحسابي.

ويبين الجدول الآتي مصفوفة معاملات ارتباط بيرسون بين فقرات المتغير التابع والمتغير المستقل:

جدول رقم (3) مصفوفة معاملات ارتباط بيرسون للعلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع

اسم الفقرة	رقم الفقرة	قيمة معامل الارتبا
الحصول على التسهيلات	2	0.872
زيادة حجم المخاطر الناجمة عن منح الائتمان	3	0.904
الحد من مخاطر منح الائتمان وبشكل خاص التسهيلات غير العاملة والقروض المتعثرة	4	0.830

يظهر من الجدول السابق أن قيمة معامل الارتباط بين المتغير المستقل (التحليل الائتماني) والمتغير التابع (الحد من مخاطر الائتمان المصرفي) هي علاقة قوية عند كل فروض البحث كون معامل الارتباط ≥70 %، كما أن العلاقة طردية بينهما ويستدل على ذلك من الإشارة الموجبة لمعامل الارتباط.

(1/4/4)- اختبار الفرض الأول: ينص الفرض الأول على وجود علاقة مباشرة بين تقديم طالب الائتمان لضمانات معينة، والحصول على التسهيلات المطلوبة من المصرف التجاري السوري باللاذقية.

جدول رقم (4) نتيجة تحليل التباين بالنسبة للفرض الأول

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	f
بين المجموعات	14.067	2	7.033	12.057	1.8
ضمن المجموعات	4.083	7	.583		
المجموع	18.150	9			

من الجدول السابق نلاحظ أن قيمة F المحسوبة (12.057) أكبر من قيمتها الجدولية والبالغة (1.8)، مما يثبت صلاحية النموذج لاختبار الفرض الأول، وبناءً عليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، ونقر بوجود علاقة مباشرة بين تقديم طالب الائتمان لضمانات معينة، والحصول على التسهيلات المطلوبة.

(2/4/4)- اختبار الفرض الثاني: ينص الفرض الثاني على وجود علاقة مباشرة بين إغفال نظام التحليل الائتماني المتبع في المصرف التجاري السوري باللاذقية للعديد من العوامل الواجب خضوعها للتحليل، وزيادة حجم المخاطر الناجمة عن منح الائتمان.

جدول رقم (5) نتيجة تحليل التباين بالنسبة للفرض الثاني

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	f
بين المجموعات	12.889	3	4.296	116.000	1.8
ضمن المجموعات	.222	6	.037		
المجموع	13.111	9			

من الجدول السابق نلاحظ أن قيمة F المحسوبة (116) أكبر من قيمتها الجدولية والبالغة (1.8)، مما يثبت صلاحية النموذج لاختبار الفرض الثاني، وبناءً عليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، ونقر بوجود علاقة مباشرة بين إغفال نظام التحليل الائتماني المتبع في المصرف التجاري السوري باللاذقية للعديد من العوامل الواجب خضوعها للتحليل، وزيادة حجم المخاطر الناجمة عن منح الائتمان.

(3/4/4)- اختبار الفرض الثالث: ينص الفرض الثالث على وجود علاقة مباشرة بين وجود واستخدام التحليل الائتماني في المصرف التجاري السوري باللاذقية، والحد من مخاطر منح الائتمان وبشكل خاص التسهيلات غير العاملة والقروض المتعثرة.

جدول رقم (6) نتيجة تحليل التباين بالنسبة للفرض الثالث

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	f
بين المجموعات	3.850	4	.963	3.850	1.8
ضمن المجموعات	1.250	5	.250		
المجموع	5.100	9			

من الجدول السابق نلاحظ أن قيمة F المحسوبة (3.850) أكبر من قيمتها الجدولية والبالغة (1.8)، مما يثبت صلاحية النموذج لاختبار الفرض الثالث، وبناءً عليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، ونقر بوجود علاقة مباشرة بين وجود واستخدام التحليل الائتماني في المصرف التجاري السوري باللاذقية، والحد من مخاطر منح الائتمان وبشكل خاص التسهيلات غير العاملة والقروض المتعثرة.

الاستنتاجات والتوصيات:

استناداً إلى نتائج اختبار فروض البحث تتضح الاستنتاجات التالية:

1. الدور الكبير للتحليل الائتماني في الحفاظ على المخاطر المرتبطة بمنح الائتمان ضمن الحدود الدنيا لها، بالإضافة إلى الحد من ظاهرتي الديون المتعثرة والتسهيلات غير العاملة.

2. يعتمد المصرف التجاري السوري في مجال منح الائتمان على منهج التنويع، وذلك لتخفيض المخاطر المرتبطة بمنح القروض والتسهيلات، حيث يوفر المصرف عدداً كبيراً ومتنوعاً من القروض والتسهيلات التي تستهدف فئات مختلفة من شرائح المجتمع.

3. يتوفر لدى المصرف التجاري السوري نظام للتحليل الائتماني، ولكنه لا يتصف بالشمول، حيث يلاحظ وجود نواحي قصور في مجال التحليل المالي وبشكل خاص تحليل النسب المالية.

4. يلاحظ عدم الاهتمام بتوفير التدريب الكافي لموظفي قسم التسليف، الأمر الذي ينعكس سلباً على تطوير خبراتهم وإمكاناتهم، وبالتالي صواب القرار الائتماني.

5. يلاحظ التركيز الكبير لدى المصرف التجاري السوري على توفر ضمانات عينية أو شخصية كشرط أساسي لمنح الائتمان، ويلاحظ أن هذا الشرط يطغى بشكل كبير على شرط وضوح وكفاية مصدر السداد، مما قد يشجع قرار المنح على أساس توفر ضمانة معينة، وهو ما قد يؤدي إلى تعثر القروض والتسهيلات.

6. يغفل التحليل الائتماني في المصرف التجاري السوري دراسة الغاية من القرض أو التسهيل، وهو ما يشكل مبرراً للاقتراض أو الحصول على التسهيلات.

7. لا يراعي التحليل الائتماني في المصرف التجاري السوري توفر عنصر الخبرة الطويلة و الإدارة الجيدة لدى طالب الائتمان، حيث إن توفر هذين العاملين يساعدان العميل في تجنب الوقوع في الأخطاء التي قد تقوده إلى أزمات تفضي إلى التعثر أو الإفلاس.

8. يلاحظ تركيز المصرف التجاري السوري على الزيارة الميدانية لمرة واحدة أو أكثر للعميل الواحد، وهو أمر يساعد في التعرف على أية تغييرات تطرأ على نشاط العميل سواء في الحجم أو الموقع.

9. إن نظام التحليل الائتماني المتبع لدى المصرف التجاري السوري يغفل تاريخ العمل المصرفي لطالب الائتمان مع المصارف الأخرى وبخاصة المحلية منها، حيث يمكن التعرف على هذا التاريخ من خلال تحليل كشوفات الحسابات المصرفية التي تبين حركة العميل مع هذه البنوك ومدى التزامه.

10. يلتزم المصرف التجاري السوري بشكل كامل بإجراءات الاستعلام المصرفي عن التزامات العميل، وفقاً لما هو معمول به في مصرف سوريا المركزي.

11. يستند التحليل الائتماني في المصرف التجاري السوري إلى بيانات التكليف الضريبي، وهي غالباً ما تكون مصورة بأرقام أقل مما هو عليه الحال في الواقع، وذلك هروباً من الضرائب.

12. يلاحظ عدم العناية بتاريخ العميل القانوني وذلك بإغفال المصرف لطلب السجل العدلي لطالب الائتمان.

13. إغفال المصرف التجاري السوري لطلب بيان الملاءة المالية، الذي يُمكن من الإطلاع على ملكيات العميل الأخرى، والتي قد لا تكون الضمانة المقدمة من ضمنها، ومدى وجود حجوزات معينة عليها تعكس مديونية للعميل لجهات غير مصرفية.

14. عدم شمول التحليل الائتماني لتحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات (SWOT)، على الرغم من كونه يشكل عنصراً هاماً يُستند إلى نتائجه في اتخاذ القرار الائتماني, وعدم شمول التحليل الائتماني لدراسة المخاطر المحيطة بنشاط العميل.

15. عدم مراعاة التخصص وتقسيم العمل ضمن القسم الواحد، فعلى الرغم من وجود قسمين يخص أحدهما بقروض التجزئة، ويختص الآخر بالقروض والتسهيلات التجارية، إلا أنه وضمن القسم الواحد يقوم الموظف بجميع الأنشطة الائتمانية من دراسة واستعلام وزيارة ميدانية وإعداد التوصيات..

16. إن القروض والتسهيلات التي يرافق منحها دراسة معمقة وتفصيلية لجميع نواحي التحليل الائتماني قلما يرافقها تعثر المقترض في السداد أو تأخره في السداد، حيث تنخفض فيها المخاطرة إلى أدنى مستوياتها.

17. إن الاهتمام بسمعة وأدبيات العميل يسهم بشكل كبير في الحد من مخاطر تعثر السداد.

وبناءً على ما سبق من نتائج البحث يوصي الباحث بما يلي:

1. ضرورة الاهتمام بالتحليل المالي كمكون أساسي من مكونات التحليل الائتماني، وبشكل خاص تحليل النسب المالية.

2. التأكيد على تقديم العميل لبياناته المالية مصدقة من محاسب قانوني، وبحيث تعكس حقيقة نشاط العميل ومركزه المالي وسيولته، بدلاً من تقديم بيانات التكليف الضريبية التي غالباً ما تكون مجافية للواقع هروباً من الضريبة.

3. ضرورة إخضاع العاملين في مجال منح القروض والتسهيلات الائتمانية إلى برامج تدريب متطورة وبشكل مستمر، وذلك بغرض تنمية خبراتهم العملية ومهاراتهم في التحليل، مما يسهم في الوصول إلى قرارات ائتمانية أفضل.

4. تطوير نظام التحليل الائتماني المستخدم حالياً في المصرف التجاري السوري إلى نظام أشمل يأخذ في الاعتبار تاريخ المعاملات المصرفية للعميل مع المصارف الأخرى، وتحليل نقاط القوة والضعف (SWOT)، ودراسة المخاطر المرتبطة بنشاط العميل.

5. الامتناع عن منح القروض والتسهيلات الائتمانية انطلاقاً من توفر الضمانات، حيث يجب التأكد من وجود مصدر ثابت ودائم للسداد, كما يجب أن يرتبط المنح بالمعرفة الدقيقة للغاية من القرض، لأن منح التسهيلات بدون مبرر قد يشجع العميل في استثمار هذه الأموال في أنشطة تجارية ذات مخاطر مرتفعة قد لا يرغب المصرف بها.

6. التأكيد على تمتع طالب الائتمان بسمعة أدبية وأخلاقية جيدة، بالإضافة إلى توفر عنصر الخبرة الطويلة والإدارة الجيدة لديه، وذلك تماشياً مع مبدأ اعرف عمليك Know Your Client (KYC).

7. العناية بتاريخ العميل القانوني وذلك بطلب السجل العدلي لطالب الائتمان، وفي حال تبين وجود أية أحكام قضائية عليه فإنه يجب التدقيق فيها ومعرفة أسبابها وفيما إذا كانت تعيق عملية المنح.

8. ضرورة الإطلاع على بيان الملاءة المالية لطالب الائتمان أياً كان نوع التسهيل المطلوب، لمعرفة ملكيات العميل من أراضٍ وعقارات ومركبات وآليات، ومدى وجود حجوزات معينة تعكس مديونية غير مصرح بها.

9. مراعاة التخصص وتقسيم العمل ضمن القسم الواحد، بحيث يختص موظف واحد مثلاً بالاستعلام، وآخر بالدراسة، وثالث بإعداد التوصيات، وآخر بالتحصيل..

المراجع:

1. غالب، جمال. مدى الاعتماد على القوائم المالية في قرارات الإقراض في البنوك (دارسة تطبيقية على البنوك التجارية اليمنية)، مجلة جامعة دمشق، دمشق، سورية، المجلد 20، العدد الأول، 2004، ص 624.
2. الخطيب، منال. *تكلفة الائتمان المصرفي وقياس مخاطره بالتطبيق على أحد المصارف التجارية السورية*، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، دمشق، سورية، 2004.

3. *Causes for Non Performing Assets in Public Sector Banks*, Chaitanya-V,-Krishna, .Ekonomska-Istrazivanja, Economic-Research. 2004; vol.17(1): pp. 16-30

4. Ranjan,-Rajiv; Dhal,-Sarat-Chandra, *Non-performing Loans and Terms of Credit of Public Sector Banks in India*: An Empirical Assessment,, **Reserve-Bank-of-India-Occasional-Papers**, Winter 2003, Vol. 24(3), No pp. 81-121.

5. هندي، منير ابراهيم. إدارة البنوك التجارية " مدخل اتخاذ القرارات"، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1996, ص 216.

6. عبد الحميد، عبد المطلب. *البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها*، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000, ص157.

7. هندي، منير ابراهيم. إدارة البنوك التجارية " مدخل اتخاذ القرارات"، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1996,ص222.

8. حنفي، عبد الغفار، أبو قحف، عبد السلام. *الإدارة الحديثة في البنوك التجارية*، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1993, ص165.

9. غنيم، أحمد. *صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار الإستراتيجية الشاملة للبنك*، مكتبة عين شمس، مصر، 1998, ص56.

10. عبد الحميد، طلعت أسعد. *إدارة البنوك المتكاملة*، مكتبة الشقري، الرياض، السعودية، 2004, ص159.

11. الزبيدي، حمزة محمود. *إدارة الائتمان المصرفي، والتحليل الائتماني*، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002, ص218.

12. الزبيدي، حمزة محمود. *إدارة الائتمان المصرفي، والتحليل الائتماني*، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002, ص218.

13. مطر، محمد. التحليل الائتماني، الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000, ص328.

14. انجرو، إيمان. التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض، مع دراسة ميدانية للمصرف الصناعي السوري، *رسالة ماجستير غير منشورة*، جامعة تشرين، اللاذقية، سوريا، 2006, ص55.

15. الحيالي، وليد ناجي. *التحليل المالي، الاتجاه المعاصر في التحليل المالي (منهج علمي وعملي متكامل)*، مطبعة الورق، عمان، الأردن، 2004, ص77.

16. أحمد، عبد الوهاب يوسف. *التمويل وإدارة المؤسسات المالية*، الحامد للنشر، القاهرة، مصر، 2008, ص95.

17. مطر، محمد. التحليل الائتماني، الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000, ص36.

18. أحمد، عبد الوهاب يوسف. *التمويل وإدارة المؤسسات المالية*، الحامد للنشر، القاهرة، مصر، 2008, ص 96.

19. Weston. J, & Copeland T., **Managerial Finance**, The Dryden Press, N.Y, 1986, p411.

20. Weston, J., Besley, S. and Brigham, T., Essentials of managerial Finance, University of California, Los Anglos, (The Dryden press), 1996, p 35.

21. الزبيدي، حمزة محمود. *إدارة الائتمان المصرفي، والتحليل الائتماني*، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002, ص 166.

22. مفتاح، صالح. فريدة معارفي، المخاطر الائتمانية (تحليلها – قياسها – إدارتها والحد منها) ، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة ، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية جامعة الزيتونة، الأردن ، يومي 16- 18 نيسان 2007, ص4.

23. شاهين، علي عبد الله، إدارة مخاطر التمويل والاستثمار في المصارف، المؤتمر العلمي الأول (الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة)، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 8 أيار 2005, ص6.

24. Hample. G, & Simoson D., Bank Management Text and Cases 5th ed, John Wiley $ Sons Inc, 1999, p 37.

25. مفتاح، صالح. فريدة معارفي، المخاطر الائتمانية (تحليلها – قياسها – إدارتها والحد منها) ، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة ، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية جامعة الزيتونة، الأردن ، يومي 16- 18 نيسان 2007, ص 6.

26. Kamerschen, D., Money and Banking, The University of Georgia, Athens, (South Western Publishing co.) 1992, p 115.

27. الرفاعي، غالب عوض. أبو بكر، عيد أحمد. القاضي، محمد بدوي. إستراتيجية إدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية "دراسة تحليلية من منظور تأمين مع الإشارة إلى التجربة المصرية في إدارة مخاطر التشغيل"، *مجلة الدراسات المالية والتجارية*، جامعة بني سويف، مصر، العدد الرابع 2006, ص 25.

28. أحمد، ممدوح حمزة. *إدارة الخطر والتأمين*، دار الثقافة العربية، القاهرة، مصر، 1997, ص 148.

29. نور الله، مصطفى وليد. دور تكنولوجيا المعلومات في التحليل المالي، دراسة مقارنة بين مصرف سوريا والمهجر والمصرف التجاري السوري، *رسالة ماجستير غير منشورة*، جامعة تشرين، اللاذقية، سوريا، 2010, ص 161.

30. فريد كامل أبو زينة ورفاقه. مناهج البحث العلمي "الإحصاء في البحث العلمي"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007، ص 166.